

بلومبرج: مصر تدعو إلى الانتخابات الرئاسية في ديسمبر مع تصاعد المشاكل الاقتصادية



اهتمت الصحافة الدولية بإعلان مصر مواعيد الانتخابات الرئاسية المقبلة، وركزت وكالة بلومبرج في تغطيتها على إجراء الانتخابات في خضم أزمة اقتصادية كبيرة.

وقالت الوكالة الأمريكية إن مصر ستجري انتخاباتها الرئاسية المقبلة في ديسمبر المقبل، مع إجراء التصويت في وقت أبكر من المتوقع إذ تواجه السلطات ضغوطاً لخفض قيمة العملة واتخاذ خطوات أخرى لإنهاء أزمة اقتصادية وفتح التمويل من صندوق النقد الدولي.

حتى وقت قريب، كان من المتوقع على نطاق واسع ألا تجرى الانتخابات حتى الأشهر القليلة الأولى من العام المقبل، إذ تشير وسائل الإعلام الحكومية المصرية عادةً إلى انتخابات عام 2024. وتغيرت خطط الحكومة في الأسابيع الأخيرة وذكرت بلومبرج في 14 سبتمبر أنها تدرس إجراء انتخابات في وقت قريب في ديسمبر.

إصلاحات مُلحة

ونقلت الوكالة عن مونيكا مالك، كبيرة الاقتصاديين في بنك أبوظبي التجاري، قولها إن تقديم موعد الانتخابات سيفتح الباب أمام التعجيل في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. وقالت «أي إصلاحات جوهرية، بما في ذلك تخفيض آخر ذي مغزى لقيمة الجنيه، لن تحدث على الأرجح إلا بعد الانتخابات الرئاسية».

وأشارت الوكالة إلى أن الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي تولى منصبه لأول مرة في 2014، لم يعلن بعد ما إذا كان سيترشح مرة أخرى. لكن من

المتوقع على نطاق واسع أن يترشح السيسي ويفوز، ويمضي قدماً في مشاريع البنية التحتية الكبيرة التي يقول أنصاره إنها بشرت بعصر جديد لمصر. ويقول منتقدوه إن مئات المليارات من الدولارات أنفقت على كل شيء من الطرق إلى السكك الحديدية وعاصمة إدارية جديدة على حافة القاهرة، الأمر الذي ترك أكبر دولة في الشرق الأوسط من حيث عدد السكان مع الكثير من الديون وتسبب في أسوأ أزمة للعملة الأجنبية منذ سنوات.

وقال وليد حمزة رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات يوم الاثنين إن المغتربين المصريين سيدلون بأصواتهم في الفترة من 1 إلى 3 ديسمبر وسيجري التصويت في البلاد يومي 10 و 12 ديسمبر.

يأتي قرار إجراء الانتخابات في ديسمبر في الوقت الذي تعمل فيه الحكومة ببطء لتنفيذ خطة الإصلاح المتفق عليها عندما وقع صندوق النقد الدولي على برنامج قرض بقيمة 3 مليارات دولار العام الماضي. وتحتاج مصر إلى تنفيذ تلك الخطة للحصول على جميع الأموال.

هل تكون الانتخابات أولاً؟

وتلفت الوكالة إلى أن جزءاً رئيساً من صفقة صندوق النقد الدولي يتضمن الالتزام بالتحول إلى نظام عملة مرنة لتجنب زيادة الضغوط في النظام النقدي. بدلاً من ذلك، على الرغم من ثلاث تخفيضات في قيمة العملة منذ أوائل عام 2022، لا يزال الجنيه المصري أكبر من قيمته مقارنة بسعر السوق السوداء.

ويجري تداول الجنيه في السوق الرسمية عند حوالي 30.9 للدولار، لكنه أضعف بنسبة 20% تقريباً عند حوالي 39.5 في السوق الموازية، مما يؤكد ندرة العملة الصعبة في مصر. في يونيو، حذر السيسي من أن البلاد لن تكون قادرة على تحمل المزيد من إضعاف الجنيه، خشية أن يسرع التضخم الذي ارتفع منذ ذلك الحين إلى مستوى قياسي بلغ 37%.

يبلغ متوسط عائدات السندات بالدولار في البلاد أكثر من 16%، وفقاً لمؤشرات بلومبرج، وهي واحدة من أعلى المستويات في الأسواق الناشئة وتشير إلى «حذر المستثمرين».

وقد أوقف صندوق النقد الدولي حتى الآن إجراء المراجعة الأولى للبرنامج مع مصر. وكان من المتوقع في البداية في مارس.

تسبب التوتر الاقتصادي في حدوث صدام للمسؤولين المصريين، الذين أجبروا على الاختيار بين خفض قيمة العملة للمرة الرابعة قبل الانتخابات أو إجراء اقتراع مبكر. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت مراجعة صندوق النقد الدولي وأي تخفيض آخر لقيمة العملة سيحدث قبل الانتخابات أو بعدها.

يفتح الإعلان الآن الباب لتسجيل المرشحين وتنظيم الحملات الانتخابية.

فاز السيسي في الانتخابات الأخيرة عام 2018 بأغلبية ساحقة. ودخل خصمه الوحيد - وهو سياسي مغمور ومؤيد للسيسي - السباق قبل وقت قصير من إغلاق الموعد. وهُمّش المرشحون الآخرون إلى حد كبير وسط ما وصفه النقاد بأنه حملة قمع كاسحة ضد المنافسين المحتملين.

تولى الرئيس منصبه بعد عام من قيادة انتفاضة شعبية مدعومة من الجيش أطاحت بسلفه الإسلامي محمد مرسي، وفقاً للوكالة.